

وارثه في استيفاء المنفعة كما ذكره الشارح والموجز تركت العين الموجهة عند
المساحرة الى انقضاء المدة ولو التزم عمل في ذمته ومات فان كان له
تركة استوجرت منها والى فان قام الوارث به فذلك والا فليس استاجر
الغني صم **قوله** ان نه مورس لان عاقبة يشير الى ان الجير فيه جثمان
جوهته كونه معقودا عليه وصحة كونها قدرا مما يخدمه الى ان تنفخ
الاجارة بموتها كالمقدام الدار الموجهة وبالثانية ان تنفخ موت
الموجر والمستاجر ثم ان الضمير في قوله ما يدل على الجير باعتبار
منفعة المرتبطة بعينه لا بالنظر لعينه لانها ليست موردا بل
منعقتها الكور وهو المنفعة **قوله** لكن استثنى منه اي ما عدا
انقضاءها بموت العاقب مالواجر عوده المعلق عليه بصفة فوجدت
مع موته اي السيد وفرض المسئلة انه كان معلق عنقه عليها قبل
الاجارة فان الاجارة تنفخ بموته وفيه ان انقضاء وجود
الصفة المستحقه قبل الاجارة فلا دخل لموت الموجر فيها حتى لو
لم يمته انقضا بوجود الصفة فكيفما ملوقال المرعوي لا يعني ان
البطالان فيما ذكره لاجل موت العاقب بل لما اقترن به اي من استحقاق
المنفعة قبل الاجارة لتقدم سيدها عليها **قوله** المعلق عنقه بصفة كان
قال لكان دخلت الدار فانت حوثر اجاره مدة معلومة فانتقد انه
دخل الدار مع موت السيد فان الاجارة تنفخ لوجود الصفة فلا
حاجته للاستثنا كما عرفت **قوله** فوجدت مع موته اي العاقب وهو
السيد وانما قيده ليظهر انه استثنى والا فهو يعتق بوجود الصفة
وتنفخ الاجارة بطلان **قوله** ويستثنى من ذلك اي من عدم انقضاء
موت الناظر المذكور **قوله** هو المستحق للموافقات قاله الواقداني
كذا يعني ان يمدد حيا ته ثم على العقار مثلا وشترط النظر ولم
يقيد بمدد حيا ته فاجر بدون اجرة الكلا **قوله** بدون اجرة المثل هو
قوله فالجرحون له ذلك اي الاجارة المكونة **قوله** ومات البطون
الموجر قبل تمامها والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها ان البطلان
في هذه لا يتوقف على الاجارة بدون اجرة المثل لثبوت ان الموجر
فيها ليس له ولاية ان جعلت جاز كما زيد على منته حيا ته لثبوت النظر
لكل بطون على حصته بخلاف الاول فانها تنفخ فيها انما جاز من
الاجارة

الاجارة بدون اجرة المثل اذ ليس فيها شرط النظر لكل بطون على حصته
قوله مدة استحقاقه **قوله** بخلاف ما لو اطلق الواقداني شرط النظر لكل
بطون او قيده بخلافه من غيرهم وما لو اطلق التبدل او الايراد او هو
التعليق على الاجارة فلا يتصل بالاجارة بالموت لعدم تقيد النظر
باستحقاق الموجر في الاولى وتقدم استحقاق المنفعة على سبب
المنفعة في الثانية سم على المتن **قوله** ان يبلغ فيها المبيع بالثان فان
ماتت المدة يبلغ فيها بالسي فبلغ به تبين بطلانها فيما زاد ان بلغ
مربدا وان استمرت **قوله** انقضا في الواقع حوا بل وقوله ولا
تنفخ في المبي عطفا عليه يعني ان الاجارة تنفخ في الصورة
الاولى وهي صورة الوقف دون الثانية وهي صورة المبيعيها
قوله يتلف خرج النقيب فلان تنفخ به الاجارة بل ثبت به الحياتي
الترابي **قوله** المساحرة اي اجارة عين بخلاف المساحرة اجارة ذمة
كان سلمه دا بة ما في ذمته فتلفت فلا يتصل بالاجارة بتلفها ولو
بفعل المساجر ولا يثبت الحياتي بتبعيةها وعلى الموجر ابدائها
فان امتنع الترابي الحاكم عليه قاله الاذني وكان عند يساره دون
اعبار به في حقها **قوله** كما عرفت ام كل الدار الخ سواء هما هـ
الموجر والمستاجر او اجني او اهدمت بنفسها وفي هـم المساجر
لها ثبوت هذه الصورة في عدة من استحقاق قبل او ان يقرب
بحرمانه كما لو جبت الزوجه ذكر وجهها فانه يثبت لها الحياتي او
استجبت اقال الجمل او الحيف لانقضاء العدة **قوله** او خرج الى خرج بذلك
له الحياتي **قوله** مع امكان زرعها فلو لم يكن ذلك انقضا الاجارة
موجر حتى غير يكثر من ملك او اجني **قوله** ذلك انقضا الاجارة
وخرج ما في الذمة فانه يبدل فلا يضر وفي بعض النسخ المعين بجيس
تخريف **قوله** مدة حبسه ظرها لتنفخ **قوله** ان قدس اي عقد الاجارة
مددة وفي العالج ان قوتة وفيه وخرج بالتقدير بالمددة التقدير بالمحل
كان اجرة اية له كبرها الى مكان وجبت مدة امكان السرا
اليه فان تنفخ اذا لم يتعذر استيفاء المنفعة **قوله** احبسه الترابي
ولو كان لقبض الاجرة هـ حلي **قوله** ام غير كفاص **قوله** ولا